بنك الإستثمار
Invest bank

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

الربع الثالث 2023

14 نوفمبر 2023

حقق بنك الاستثمار أداءً قياسياً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، ومن ذلك مثلاً وصول صافي الدخل التشغيلي إلى 199 مليون درهم إماراتي، مما يمثل نمواً نسبته 81% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ويسري ذلك أيضاً على سائر المؤشرات الأخرى. ففي ظل نموّ قويّ للمؤشرات الأساسية، سجّلت جميع المؤشرات التشغيلية والأدائية بدورها تحسّناً قياسياً، سواء عند مقارنتها بما كانت عليه في مطلع العام الجاري، أو مع ما كانت عليه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

% 81

199 مليون درهم

الدخل التشغيلي

% 433

50 مليون درهم

الربح التشغيلي

39 ppts

%75

نسبة التكلفة إلى الدخل

37 ppts

%40.1

نسبة كفاية رأس المال

5 ppts

%16.4

نسبة الأصول السائلة

19 ppts

%49.2

نسبة القروض إلى الودائع

% 33

11.4 مليار درهم

إجمالي الموجودات

% 7

8.1 مليار درهم

ودائع العملاء

على مدى الأشهر التسعة الماضية، واصل بنك الاستثمار السير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية. ففيما عكفت فرق عمل متخصصة على تحقيق المستهدفات الآنية والمستقبلية مثل تنويع قاعدة العملاء وتجديد البنية التحتية التكنولوجية، استمرت فرق عمل أخرى في صبّ تركيزها على مساعي إعادة الهيكلة والتخلص من تبعات التحديات الائتمانية السابقة. عبر تبني مثل هذه الاستراتيجية ذات الاتجاهات المتعددة، يواصل بنك الاستثمار تكريس موقعه كأحد البنوك الرائدة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة في توفير حلول مصرفية تواكب الاحتياجات المستقبلية للعملاء – سواء من الأفراد أو الشركات.

في سبيل تعزيز الوضع المالي للبنك وإكسابه مزيداً من الصلابة، شهدت الفترة المنتهية في سبتمبر 2023 تأمين ضمان من حكومة الشارقة بالإضافة إلى 2.6 مليار درهم كزيادة في رأس المال.

في غضون ذلك، سيتم تخصيص جزء من الموارد المتاحة للاستمرار في تحديث أنظمة البنك وترقيتها إلى تقنيات متقدمة سبّاقة، شملت حلولاً مبتكرة تطرح للمرة الأولى على المستوى الإقليمي. ويدل على نجاحات البنك في هذا المجال أنه قد نال جوائز متعددة على مدى الأشهر التسعة الماضية، بما في ذلك جائزتين في فئة «مقدم الخدمات المصرفية الرقمية الأكثر ابتكاراً».

إن جميع مؤشرات الأداء الرئيسية تشير إلى الجهود المبذولة على مدى الفترة الماضية، حيث سجل بنك الاستثمار في الأشهر التسعة المنصرمة نتائج مالية تعتبر قياسية، سواء عند مقارنتها بالفترة المماثلة من السنة الماضية أو بمثيلاتها في مطلع السنة الجارية. وتعتبر النتائج القياسية في هذه المؤشرات الأدائية بمثابة انعكاس للتحسن الملحوظ الذي سجله البنك في مؤشراته الأساسية؛ ففيما واصل الدخل التشغيلي والأرباح التشغيلية السير في اتجاه تصاعدي، استمرت مؤشرات أخرى في تحقيق انخفاضات إيجابية، ومنها نسبة التكلفة إلى الدخل وحجم القروض مقارنة بالودائع.

القوائم المالية | ملخص

بيان الأرباح و الخسائر الموحد

(مليون درهم إماراتي)	سبتمبر 2023	سبتمبر 2022	نسبة التغير
صافي الدخل من الفوائد	149	61	%144
صافي الرسوم، العمولات والإيرادات الأخرى	50	49	%2
الدخل التشغيلي	**199**	**110**	%81
النفقات التشغيلية	(149)	(125)	%19
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة المسجلة	**50**	**(15)**	%433
صافي خسارة انخفاض القيمة	(405)	(112)	%262
خسارة الفترة	**(355)**	**(127)**	%180
الخسارة الأساسية للسهم (فلس)	**(2)**	**(4)**	

بيان المركز المالي الموحد

(مليون درهم إماراتي)	سبتمبر 2023	ديسمبر 2022	نسبة التغير
نقد وودائع لدى البنك المركزي	1,014	615	%65
الاستثمارات	2,340	2,136	%10
قروض وسلفيات للعملاء	3,986	5,137	%22-
ودائع العملاء	8,104	7,587	%7
صافي حقوق الملكية	2,349	104	%2159
إجمالي الموجودات	11,385	8,567	%33
مؤشرات الأداء الرئيسية			
نسبة كفاية رأس المال	%40.1	%2.8	
نسبة الأصول السائلة	%16.4	%11.0	
نسبة القروض إلى الودائع	%49.2	%67.7	

صافي الدخل من الفوائد: سجل ارتفاعاً بنسبة 144 % ليساهم بنسبة 75 % من إجمالي الدخل التشغيلي، مما يمثل ثمرة لمساعي تنويع مصادر الدخل وجهود إعادة هيكلة نموذج الأعمال.

الأرباح التشغيلية: تم تحقيق أرباح تشغيلية قيمتها 50 مليون درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 433 % مقارنة بخسائر تشغيلية وصلت إلى 15 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من العام الماضي. تم تحقيق الربح التشغيلي لأول مرة في الربع الثالث من 2023 منذ الربع الأول 2022.

أساسيات الميزانية العمومية: ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 33% منذ بداية العام ليصل إلى 11.4 مليار درهم إماراتي، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 7% لتصل إلى 8.1 مليار درهم إماراتي، مع وجود سيولة قوية للغاية.

أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير: سجلت ارتفاعاً بنسبة 25 % منذ بداية العام لتساهم بنسبة 25 % من مجموع ودائع العملاء، مما يؤكد التحسن المستمر لمزيج الودائع.

صافي رسوم انخفاض القيمة: تم احتسابه على أساس 405 مليون درهم إماراتي، أي برقم أعلى من نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يعكس استمرار البنك في إزالة أعباء المخاطر عن الميزانية العمومية، لا سيما ما كان منها مترتباً على تبعات ائتمانية سابقة.

نسبة كفاية رأس المال: سجلت ارتفاعاً بنسبة 40.1%، وهو الأمر الذي من شأنه تخفيف القيود الرأسمالية وبالتالي تمكين البنك من التركيز على النمو المستقبلي

حصة حكومة الشارقة في رأس المال: ارتفعت من 50.07 % إلى 88.11 % نتيجةً لإصدار حقوق الأولوية.